
ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
اغتيال القرن
لبنان واغتيال رفيق الحريري



د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمي

تحـرير
د. **دلال محمود**

إعداد
حسين عبد الراضي
محمود قاسم

إخـراج فنـي
إسلام علي

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

اغتيال القرن

لبنان واغتيال رفيق الحريري



اغتيال القرن

لبنان واغتيال رفيق الحريري



وأخيرًا، انتهت المحاكمة الخاصة بالحكم في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق «رفيق الحريري»، في قضية استمرت لنحو 15 عامًا. ففي اعقاب 415 جلسة وبسماع شهادة نحو 297 شاهدًا، أوضحت المحكمة في قرارها الموجز الذي جاء في نحو 2600 صفحة أن عملية اغتيال الحريري عملية إرهابية تم تنفيذه لتحقيق أهداف سياسية. من ناحية أخرى قال القاضي « ديفيد ري» ترى المحكمة «أن سوريا وحزب الله ربما كانت لهما دوافع للقضاء على السيد الحريري وحلفائه السياسيين، لكن ليس هناك دليل على أن قيادة حزب الله كان لها دور في اغتيال السيد الحريري وليس هناك دليل مباشر على ضلوع سوريا في الأمر". وفي هذا السياق، فقد قضت المحكمة الخاصة بلبنان في جلسة النطق بالحكم (18 أغسطس) بإدانة المتهم « سليم عياش» بخمس تهم ترتبط بجريمة اغتيال « الحريري»، فيما برأت ثلاثة متهمين آخرين لعدم كفاية الأدلة.

وانطلاقًا من أهمية هذا الحدث، يسعى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية لتقديم هذا الملف للقارئ الكريم للتعريف بمن هو «رفيق الحريري»؟، ثم توضيح تفاصيل عملية اغتياله منذ 14فبراير2005، وما سبقها من أحداث وتحولات كانت تؤشر بأن شيئًا ما قد يحدث، وحتى ساعة النطق بالحكم، وذلك من واقع التحقيقات والإفادات وأوراق القضية، وما تم اعتماده من مسارات قانونية وقضائية وأمنية للوصول إلى الجناة، بالإضافة إلى أبرز التداعيات التي أدت إليها الحادثة، في محاولة للبحث في مستقبل ما بعد النطق بالحكم.

لبنان بلد عربي يعاني من مشكلات جوهرية في تاريخه المعاصر، ترتكز في أغلبها في الطبيعة الطائفية التي تسببت في حرب أهلية لأكثر من 15 عاما في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولم تنتهِ إلا باتفاق «الطائف» للمحاصصة السياسية للحفاظ على التوازن السياسي بين الطوائف المختلفة عام 1989، بعد جهود كبيرة من رموز سياسية لبنانية ورعاية عربية لاحتواء هذا البلد الشقيق.

كان «رفيق الحريري» واحداً من هؤلاء الرموز السياسية الساعية لإعمار لبنان وتحقيق التعايش السلمي بين الطوائف اللبنانية المختلفة. ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق «رفيق الحريري» في14 فبراير 2005، والتييوصفها اللبنانيون بأنها «اغتيال القرن»، تحولت العاصمة إلى ساحة من الدمار والتكسير، وثارت مخاوف اللبنانيين من تداعيات تلك الجريمة، والتساؤل عما إذا كانت بداية للارتداد عن المسار السلمي، الذي أسهم «الحريري» فيه لإنهاء الصراعات الداخلية بين القوى السياسية والطوائف المختلفة في لبنان.



ثارت التكهنات حول من يقف وراء اغتيال الحريري فذهب البعض إلى توجيه الاتهام للنظام السوري، الذي كان وصيًا على لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، والذي تتواجد قواته في الداخل اللبناني. فيما ذهب آخرون إلى اتهام إيران بالضلوع في الاغتيال؛ رداً على مناصبة الحريري لها بالعداء ووقوفه أمام توسع النفوذ الشيعي من خلال وكيلها «حزب الله» الذي ظل في صدارة قائمة الاتهام، سواء وجه إلى دمشق أو إيران، كونه مارس دورًا وكيليًا للطرفين، واستثمر وجوده ونفوذه في لبنان لتعطيل أية مساس بمصالحهما.

وبعد انتظار لمدة خمسة عشر عامًا على مقتل رفيق الحريري، يتم انتهاء عمل المحكمة الدولية الخاصة بهذا الاغتيال، للكشف عن المتورطين في عملية الاغتيال. ولبنان الآن يواجه تحديات كبرى بفعل الانفجارات الأخيرة والتي تسببت في تأجيل النطق بالحكم في اغتيال الحريري، ولا شك أن هذا الظرف التاريخي يضاعف من أهمية الحكم؛ إذ يضع المجتمع اللبناني والفاعلين الدوليين المتصلين به أمام حقيقة الضالعين في اغتيال واحد من أبرز القادة اللبنانيين المؤثرين في مسارات انتقال البلاد من حالة الحرب الأهلية إلى بواكير الاستقرار واستعادة اللحمة الوطنية، وربما يكشف عن المنتفعين من غياب التعايش السلمي في لبنان، والطامعين في التواجد والنفوذ فيه.

سيرة ومسيرة.. «الحريري» بين إنهاء الاقتتال وإعادة الإعمار



ولد «رفيق الحريري» في مدينة « صيدا» بجنوب لبنان في نوفمبر 1944، وحمل الجنسيتين اللبنانية والسعودية بعدما عاش في الرياض نحو 28 عامًا، وقد لعب دورًا محوريًا وبارزًا في صياغة وبناء اتفاق الطائف (1989) الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت نحو 15 عامًا، كما شارك في اجتماعات «جنيف» ولوزان» عام 1984 بهدف دعم المصالحة السياسية في لبنان، متزعما تيار المستقبل منذ تأسيسه عام 1995 وحتى اغتياله عام 2005.

ساهم «الحريري» بشكل كبير في إعادة اعمار بيروت بعدما تسببت الحرب الأهلية والاحتياج الإسرائيلي عام 1982 في تدميرها بشكل كبير، حيث لعبت شركة «أوجيه لبنان» المملوكة للحريري دورًا نشطًا في هذا الصدد.

وخلال مسيرته في العمل السياسي: في المجال النيابي، كان نائبًا عن بيروت في الدور التشريعي التاسع عشر (1996-2000) وكذلك الدور التشريعي العشرون (2000-2004). أما في المجال التنفيذي فقد تقلد الحريري مناصب وزارية أربع مرات (ثلاثة منهم كوزير للمالية وواحدة كوزير للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية). ثم شغل «الحريري» منصب أول رئيس وزراء للبنان عام 1992، وذلك في أعقاب الحرب اللبنانية، وكان ذلك في عهد الرئيس اللبناني الأسبق «إلياس الهراوي». قام بتولي رئاسة الحكومة خمس مرات في تاريخ لبنان، استقال من منصب ريئس الوزراء في أكتوبر 2004 بعد خلاف مع الرئيس إميل لحود استفحل بعد تعديل الدستور لتمديد فترة رئاسة الرئيس إميل لحود لثلاث سنوات إضافية.

وخلال مسيرته تقلد الحريري عدد من الأوسمة والميداليات من أبرزها وسام جوقة الشرف الفرنسية من رتبة فارس، ووسام الاستحقاق الإيطالي من رتبة فارس، ووسام الأرز اللبناني من رتبة كومندور، ووسام القديس بطرس والقديس بولس، وشاح الملك فيصل، وسام خوسيه سان مارتان من الأرجنتين، ميدالية مدينة باريس، الوشاح الأكبر الكوري، القلادة الكبرى المغربية، المفتاح الذهبي لمدينة بيروت، المفتاح الذهبي لمدينة ساو باولو.

كما حصد «الحريري» العديد من الدرجات العلمية الفخرية ومنها الدكتوراه الفخرية من جامعة جورج تاون، ووسام الشرف للعلوم والدكتوراه الفخرية من جامعة بوسطن. أضف إلى ذلك الدكتوراه الفخرية من جامعة نيس، وأخرى من جامعة بيروت العربية. ومن أهم الجوائز التي نالها «جائزة الصليب الأكبر» الفرنسي، وجائزة الخدمات المميزة من اتحاد غوث الأطفال، جائزة رجل السلام التي تمنحها مؤسسة «معاً من أجل السلام» الإيطالية.

كيف سارت أحداث قبل الاغتيال وبعده؟

2 أغسطس 2004	التقى رفيق الحريري في دمشق الرئيس السوري بشار الأسد لمناقشة تمديد ولاية الرئيس لحود.
2 سبتمبر 2004	أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1559 الخاص بالوضع في الشرق الأوسط، ودعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.
3 سبتمبر 2004	أيدت كتلة رفيق الحريري قانون تمديد ولاية الرئيس لحود. وأقر مجلس النواب اللبناني قانون تمديد ولاية الرئيس لحود وحوّله إلى الحكومة اللبنانية لتنفيذه.
7 سبتمبر 2004	استقال من الحكومة وزير الاقتصاد مروان حمادة ووزير الثقافة غازي العريضي ووزير شؤون المهجرين عبدالله فرحات ووزير البيئة فارس بويز، اعتراضاً على التعديل الدستوري.
1 أكتوبر 2004	محاولة اغتيال مروان حماده
4 أكتوبر 2004	رفيق الحريري يستقيل من رئاسة الحكومة.
20 أكتوبر 2004	الرئيس لحود يقبل استقالة الحريري ويكلف عمر كرامي تأليف الحكومة الجديدة.
14 فبراير 2005	مقتل رفيق الحريري و22 آخرين في انفجار ضخم عند ساحل البحر في وسط بيروت
25 فبراير 2005	وصول لجنة تقصي الحقائق الدولية إلى لبنان.
8 مارس 2005	حزب الله ينظم تظاهرة تضم مليون شخص "مؤيدة لسوريا".
14 مارس 2005	تطالب تظاهرة مضادة يقودها المسيحيون والسنّة بانسحاب القوات السورية وباعتقال رؤساء أجهزة الأمن والاستخبار.
مارس 2005	انفجارات متكررة في شمال بيروت
26 إبريل 2005	آخر القوات السورية تغادر لبنان وتنهي وجوداً عسكرياً استمر 29 عاماً.

كيف تم الاغتيال؟

غادر رئيس الوزراء «رفيق الحريري» ساحة النجمة في العاصمة بيروت عائداً إلى قصر قريطم، بعد إحدى الجلسات البرلمانية، في موكب من 6 سيارات، ومعه عدد من المرافقين أبرزهم النائب «باسل فليحان». ومع وصول الموكب بمحاذاة فندق سان جورج، حوالي الساعة 12:55 ظهرًا، حدث انفجار كبير أدى إلى وفاة «الحريري» و(22) شخص، من بينهم (7) من مرافقيه، بالإضافة إلى إصابة 231أخرين.



وكشفت تقارير اللجان القضائية اللبنانية والمستقلة الدولية التي تولت عمليات التحقيق بالواقعة عن تفاصيل الواقعة، حيث تم تفخيخ شاحنة طراز «متسوبيشي كانتر»، بحوالي (1000) كم من مادة TNT شديدة الانفجار، ووضعها أمام الفندق بالواجهة البحرية للعاصمة، ومع مرور موكب رئيس الوزراء تم تفجيرها بعملية انتحارية، بالسيارة رقم (403) التي كان يستقها الحريري وفليحان. ورجح تقرير اللجنة الأممية المستقلة للتحقيق بالقضية فرضية التفجير عبر انتحاري؛ بعد العثور على أشلاء بشرية صغيرة لشخص غير معروف، وعدم العثور على أشلاء كبيرة، وجرى استبعاد فرضية التفجير من بعد؛ إذ لم يُعثر على جهاز للتفجير من بعد في موقع الحادث.



ورجح تقرير اللجنة أن الحادث نفذته مجموعة على درجة فائقة من التنظيم والقدرات الكبيرة، وجرى الإعداد للجريمة على مدى عدة أشهر، ولهذا الغرض تمت مراقبة توقيت تحركات «الحريري» وسجلت بالتفصيل خطوط سير موكبه. وأشار التقرير إلى تورط عناصر لبنانية وسورية في العملية؛ حيث شهدت تلك الفترة تدخل سوري عسكري واستخباراتي في الداخل اللبناني، وأن تغلغل دوائر الاستخبارات السورية في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، لا يدع مجالًا للشك بأن تنفيذ مثل هذا العمل تم دون علمها.

مسارات التحقيق والتقاضي

مسار الأحداث: من الاغتيال إلى المكاشفة

فبراير ٢٠٠٥	مقتل رفيق الحريري و ٢١ شخص آخرون على أثر تفجير انتحاري ضخم
إبريل ٢٠٠٥	القوات السورية تغادر لبنان بعد نحو ٢٩ عامًا وذلك على أثر موجة ضخمة من الاحتجاجات
مايو ٢٠٠٧	تأسست المحكمة الخاصة بـ "لبنان" لمحاكمة المتهمين في اغتيال الحريري بمرسوم من الأمم المتحدة.
مارس ٢٠٠٩	افتتاح المحكمة الخاصة بـ " لبنان" في لاهاي وبداية أعمالها
إبريل ٢٠٠٩	إطلاق سراح أربعة جنرالات -كانوا مُحتجزين على خلفية عملية الاغتيال- وذلك بسبب اكتشاف المحكمة أنه لا توجد أدلة كافية لتوجيه الاتهام إليهم
نوفمبر ٢٠١٠	حذر "حسن نصر الله" من ان جماعته ستقطع يد كل من يحاول اعتقال أي من أنصارها على خلفية الاغتيال
يونيو ٢٠١١	أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان لائحة اتهام وأوامر اعتقال بحق أربعة لبنانيين مشتبه بهم وقد ذكرت وزارة الداخلية " آنذاك" أن المشتبه بهم ينتمون لحزب الله.
أغسطس ٢٠١١	نشرت المحكمة اللبنانية لائحة الاتهام، قائلة إن المشتبه بهم الأربعة مرتبطون بهجوم الحريري من خلال دراسة لسجلات الهاتف المحمول ، وقضت المحكمة بوجود أدلة كافية لمحاكمة المتهمين بالاغتيال.
أكتوبر ٢٠١٣	وجهت المحكمة لائحة اتهام ضد مشتبه به خامس – حسن حبيب مرعي- عضو حزب الله في عملية الاغتيال
يناير ٢٠١٤	بدأ المحاكمة غيابيًا على المتهمين المتورطين في قضية الاغتيال
مايو ٢٠١٦	أسقطت المحكمة الخاصة بلبنان القضية المرفوعة ضد مصطفي أمين بدر الدين بعدما ثبت مقتله في هجوم في سوريا.
يوليو ٢٠١٨	أودع كل من الادعاء والممثلين القانونيين للمتضررين مذكرة مرافعة نهائية في المحاكمة.
أغسطس ٢٠١٨	أودع محامو الدفاع عن المتهمين الأربعة مذكرات مرافعاتهم النهائية في المحاكمة
سبتمبر ٢٠١٨	انتهت المرافعات الختامية وأصبحت الجلسات مغلقة تمهيدًا لإعلان الحكم
٧ أغسطس ٢٠٢٠	تأجيل الحكم في قضية اغتيال الحريري إلى ١٨ أغسطس
١٨ اغسطس	صدر الحكم النهائي بإدانة سليم عياش وتبرأة ثلاثة متهمين آخرين لعد ثبوت الأدلة

اتخذت عملية التحقيق في اغتيال «رفيق الحريري» العديد من المسارات الوطنية والدولية، حيث تنوعت اللجان والجهات التي تولت عمليات التحقيق في أفرع وتداخلات القضية، ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك الجهات كما يلي:



تولى القضاء العسكري مسئولية التحقيق في الحادث، وترأس فريق التحقيقات السيد «رشيد مزهر»، وهو قاضي التحقيق الأول للمحكمة العسكرية في بيروت. وكُلف اللواء «ناجي ملاعب»، الضابط في قوى الأمن الداخلي، بشؤون مسرح الجريمة.

المجلس العدلي

(22فبراير-أكتوبر2005): أعلنت الحكومة اللبنانية أن الجريمة تعتبر عملًا إرهابيًا يستهدف الجمهورية اللبنانية، لتنتقل القضية إلى محكمة «المجلس العدلي»، أعلى محكمة جنائية في لبنان، وتم تعيين القاضي «ميشال أبو عراج»، ممثل مكتب المدعي العام، قاضي التحقيق، حتى قدم استقالته، 23مارس2005، لأسباب تتعلق بالشحن السياسي المستمر حول القضية والانتقادات التي تم توجيهها لسير التحقيقات. وحل محله القاضي «إلياس عيد»، والذي استمر في مهمة قاضي التحقيق حتى أكتوبر2005.

اللجان الدولية المعاونة للتحقيقات

اللجنة السويسرية: طلبت السلطات اللبنانية للحصول على مساعدة أجنبية في مجال فحص مسرح الجريمة، ووُجِّه الطلب إلى حكومة سويسرا، ثم زار لبنان فريق خبراء سويسريين متخصصين بالأدلة الجنائية في مارس ٢٠٠٥، وأجرى تحقيقًا قضائيًا بحثًا عن الأدلة. ومن أبرز نتائج اللجنة تحديد كمية المتفجرات بنحو 1000 كيلوغرام من مادة ثالث نتريت التولوين (TNT)، يُحتمل أن تكون قد وضعت في سيارة من الحجم الكبير.

السلطات الأسترالية

طلب المدعي العام اللبناني من الشرطة الاتحادية الأسترالية في15فبراير2005، إلقاء القبض على ستة أشخاص يشتبه بمشاركتهم في اغتيال الحريري، وانتهى التحقيق الاسترالي إلى تبرئة الأشخاص المشتبه بهم من أي تورط في تلك الجريمة، وهو موقف أيدته السلطات اللبنانية المعنية بالتحقيق؛ إذ كانوا متجهين إلى جدة لقضاء مناسك الحج، ولم يتم الكشف عن أية متفجرات معروفة في العينات المأخوذة منهم.

اللجنة الهولندية

(١٢أغسطس إلى ٢٥سبتمبر٢٠٠٥) أجرى فريق هولندي -سبعة خبراء متخصصين في تحقيقات ما بعد التفجيرات- معني بالأدلة الجنائية فحصا لمسرح الجريمة الأساسي والمناطق المحيطة به، للتوصل إلى أدلة مادية لإعادة تركيب الجهاز المتفجر الذي سبّب الانفجار، وقد توصلت اللجنة إلى أنه تم استخدم كمية من المتفجرات الحربية لا تقل عن 1000 كيلوغرام في العملية.

اللجنة البريطانية

أجرى فريق الأدلة الجنائية البريطاني بحثًا تحت الماء شمل قاع البحر والمرفأ المتاخم لموقع الانفجار، وقد جرى جمع ٤٠ قطعة -غالبيتها العظمى أجزاء من السيارات- أثناء البحث تحت الماء، وتم تسليم الأدلة للجنة المستقلة التابعة للأمم المتحدة، وفي ٥سبتمبر٢٠٠٥،

أصدرت اللجنة تقريرها عما توصلت اليه من نتائج، وقد أثار هذا التقرير جدالا كبيرا لما أثاره من شبهات حول ضلوع شخصيات سياسية لبنانية في عملية الاغتيال بالاشتراك مع الأجهزة الاستخباراتية السورية، الأمر الذي جعله مثارا للمعادلات السياسية أكثر من القانونية.

اللجنة اليابانية

شاركت هذه اللجنة -ثلاثة خبراء معنيين بالأدلة الجنائية يصحبهم مترجم شفوي- في عمليات تتبع والتعرف على الشاحنة من طراز (ميتسوبيشي كانتر) المستخدمة بالحادث. وفي ٢٧سبتمبر٢٠٠٥، انتهت اللجنة إلى أن السيارة سُرقت في مدينة ساغا ميهارا باليابان، في ١٢أكتوبر٢٠٠٤.

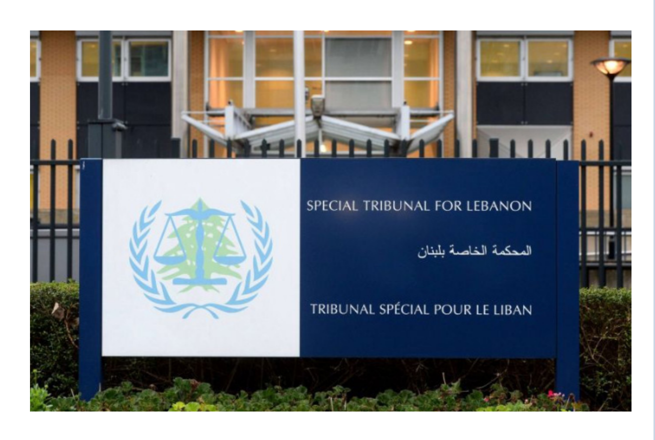


تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة

S/2008/752	2/12/2008	التقرير الحادي عشر
S/2008/210	28/3/2008	التقرير العاشر
S/2007/684	28/11/2007	التقرير التاسع
S/2007/424	12/7/2007	التقرير الثامن
S/2007/150	15/3/2007	التقرير السابع
S/2006/962	12/12/2006	التقرير السادس
S/2006/760	25/9/2006	التقرير الخامس
S/2006/375	10/6/2006	التقرير الرابع
S/2006/161	14/3/2006	التقرير الثالث
S/2005/775	12/12/2005	التقرير الثاني
S/2005/662	20/10/2005	التقرير الأول

لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة

(6يونيه-2005 28فبراير2009) قرر مجلس الأمن إنشاء «لجنة تحقيق دولية مستقلة» تتخذ من لبنان مقرا لها، قرار (1595)7أبريل2005، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب الهجوم الإرهابي. وجاء التقرير الأول للجنة مقررًا بأنه «في ضوء تغلغل دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمها»، ودأبت سوريا على نفي أي دور لها في عملية الاغتيال. وأصدرت اللجنة حتى نهاية ولايتها (11) تقريرًا، وتوسعت اختصاصات اللجنة في الأعوام التالية لتتضمن التحقيق في قُرابة (20) عمل إرهابي آخر في لبنان، وتجاوز مجموع الأدلة الجنائية لديها (10000) دليل، بينها أكثر من (7000) دليل يتصل بقضية اغتيال الحريري.



المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

(1مارس-2009 حتى الآن) وبناء على طلب الحكومة اللبنانية، قرر مجلس الأمن تشكيل «محكمة خاصة بلبنان»، قرار رقم (1757) لسنة 2007، لتتولى التحقيق في عملية اغتيال الحريري والاعتداءات ذات الصلة والآخر ملاحقة الجناة. وفي 2011، أعلنت المحكمة أسماء أربعة من أعضاء «حزب الله» مطلوبين في عملية الاغتيال، وتم توجيه الاتهام إلى عضو خامس في «حزب الله» في 2012، إلا أن حزب الله أعلن أنه لا يعترف بالمحكمة ويعدها «مسيّسة»، ونفى كافة الاتهامات الموجهة إليه ورفض تسليم المتهمين. وقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى يوم 18 أغسطس2020؛ مراعاةً للحالة اللبنانية إثر انفجار المرفأ. وتكلّف تمويل المحكمة حوالي نصف مليار دولار، توزعت بين مساهمات 28 دولة ولبنان، وتبلغ قيمة مساهمة لبنان 40% بإجمالي 55.1 مليون يورو سنويًا. وقد وُجّهت انتقادات عدّة إلى عمل المحكمة، وعلى رأسها التباطؤ لأسباب وُصفت بأنها «في سبيل تحصيل الأموال عبر إطالة أمد التحقيقات، بالإضافة إلى علاقتها بالإعلام سواء التورط ببعض التصريحات أو تعرضها لانتقادات إعلامية متكررة.

من واقع وثائق التحقيقات..

أبرز المتهمين باغتيال الحريري

اتجهت الاتهامات بقضية اغتيال «الحريري» إلى بعض الأطراف الرئيسية، تأتي في مقدمتها الدولة السورية التي توترت علاقة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق بها بشكل كبير، لاسيما خلال الفترة السابقة لاغتياله بعد أن تصاعدت المواجهات حول تمديد فترة الرئيس «لحود» بالسلطة. كما ذهب العديد من المنخرطين بالشأن اللبناني إلى اتهام «حزب الله» بالوقوف وراء هذا العمل، وغيره من التفجيرات

التي شهدتها مدن شمال لبنان فيما بعد. أضف إلى ذلك وجود اتهامات للنظام الإيراني ذاته بالضلوع في اغتيال «الحريري»؛ كونه أحد أبرز المعارضين للتسلل الإيراني في البلاد، والمدعوم من المملكة العربية السعودية -بشكل أو بأخر- ما يجعله خطرًا على مشروعها الإقليمي وعلى سلامة التنظيمات الشيعية الموالية لها.

كشفت التحقيقات وشهادات الشهود الأولية عن تورط سوري-لبناني كبير في عملية الاغتيال، ووفقًا لشهادة عنصر استخباراتي سوري مقيم في لبنان، تم اتخاذ قرار باغتيال «الحريري» عقب صدور قرار مجلس الامن (1559) القاضي بخروج القوات السورية من لبنان، وأن الشاحنة المستخدمة في العملية قد شاهدها بقاعدة (حمّانا) السورية في لبنان، وأنها تحركت من المعسكر في نهار يوم الاغتيال. وأكد شاهد أخر، أن الشاحنة تم تجهيزها في معسكر «الزبداني» في سوريا، وأنه رأي المدعو «أبو عدس» -الذي ظهر في شريط مصور يدعي قيامه الجريمة وانتسابه لجماعة إرهابية- في ذات المعسكر قبل نقل السيارة إلى لبنان. وفي ظل تلك المعطيات، رجحت جهة التحقيق أن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، ما كان يمكن له أن يُتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى، وما كان يمكن المضي في تنظيمه دون تواطؤ نظرائهم في دوائر الأمن اللبناني.

S/2005/662

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
20 October 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وبناء على النتائج التي توصلت إليها اللجنة والتحقيقات اللبنانية حتى اليوم، واستنادا إلى الأدلة المادية والوثائقية التي تم جمعها، والقرائن التي جرت متابعتها حتى الآن، هناك التقاء في الأدلة يشير إلى تورط لبناني وسوري على السواء، في هذا العمل الإرهابي. ومن الحقائق المعروفة جيدا أن المخابرات العسكرية السورية كان لها وجود كاسح في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهي التي عينت كبار المسؤولين الأمنيين السابقين في لبنان. وفي ضوء تغلغل دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمها.

وعلى صعيد الإعلان المذاع حول مسئولية جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام عن الاغتيال، فقد تتبعت التحقيقات المختلفة أسرة «أحمد أبو عدس» ودوائر معارفه، ولكن لم يتم العثور عليه أو التحقيق معه بشكل مباشر، وأفاد أحد الشهود أنه لم يكن له دور في الجريمة، باستثناء استخدامه أداة تضليل، وأنه احتُجز



في الجمهورية العربية السورية، وأُرغم بقوة السلاح على تسجيل شريط فيديو، وُقتل لاحقا بسورية.

وأضاف شاهد أخر أن السائق الذي أُسندت إليه قيادة السيارة، كان عراقيًا تم إقناعه بأن الهدف هو رئيس الوزراء العراقي «إياد علاوي» الذي تصادف وجوده في بيروت قبيل الاغتيال. ما قاد لجنة التحقيق إلى إعلان أنه لا دليل على أن «أبو عدس» ينتمي إلى جماعة النصرة والجهاد، ولا دلائل -غير شريط الفيديو- بأنه قاد شاحنة تحوي العبوة. وعزز ذلك عدم العثور على أي دليل لحمضه النووي (DNA) في مسرح الجريمة، وأن التحريات كشفت أنه غادر منزله، في ١٦ يناير٢٠٠٥، إلى سورية حيث اختفى منذ ذلك الوقت.

وقد خلُصت لجنة التحقيق المستقلة في تقريرها الأول، بعد أن أجرت مقابلات مع شهود وأشخاص مشتبه بهم في الجمهورية العربية السورية، أن أدلة كثيرة تشير بشكل مباشر إلى ضلوع مسؤولين أمنيين سوريين في عملية الاغتيال، وقد ثبت أن الرسالة التي وردت إلى اللجنة من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية تضمنت معلومات مغلوطة. مما جعل التحقيق يستمر في اتجاه التورط السوري في عملية الاغتيال. وسيرًا في ذات الاتجاه، صدر قرار مجلس الأمن رقم (١٦٣٦) ٢٠٠٥، لمنح اللجنة صلاحيات أوسع للتعامل مع دمشق بذات الاختصاصات التي تتعامل بها مع بيروت.

كما أُنشئت دمشق لجنة قضائية سورية لتجري تحقيقها في قضية الحريري، بموجب المرسوم التشريعي رقم (٩٦)، في ٢٩أكتوبر٢٠٠٥، برئاسة القاضية السورية «غادة مراد». ورغم من وافقت السلطات السورية على مثول (6) مسئولين أمام لجنة التحقيق الأممية، إلا أن لجنة الأمم المتحدة اتهمت اللجنة السورية بالضغط على شهود رئيسيين بالقضية للتراجع وسحب شهادتهم، ومنهم الشاهد «هسام طاهر هسام»، وأكدت اللجنة المستقلة حدوث تأخير جسيم في التعاون بإجراءات التحقيق مع اللجنة القضائية السورية، ما قاد لتعاون شكلي أكثر منه في المضمون.



ومع انتهاء ولاية اللجنة المستقلة للتحقيق، بدأت «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» في تولي مهام ومسئوليات التحقيق في قضية اغتيال «الحريري»، بالإضافة إلى العديد من القضايا ذات العلاقة بالعنف الذي شهدته لبنان في فترات لاحقة. وأعلنت المحكمة أسماء أربعة من أعضاء «حزب الله» مطلوبين في عملية الاغتيال، هم «سليم جميل عياش» و«مصطفى بدر الدين» و«أسد حسن صبرا» و«حسين حسن عنيسي»، وربطت عريضة الاتهام بينهم وبين الهجوم بأدلة ظرفية مستقاه من سجلاتهم الهاتفية، كما وجهت، ديسمبر2013، الاتهام إلى عضو خامس في «حزب الله»، وهو «حسن حبيب مرعي».

وقد وُجهت لهم جميعًا تهمة التآمر لارتكاب عمل إرهابي، وأفادت هيئة الادعاء أن نمط المكالمات الهاتفية بين المتهمين يبين أن الرجال الأربعة كانوا يراقبون الحريري في الشهور التي سبقت عملية الاغتيال، وإنهم ساعدوا في تنسيق الهجوم وتوقيته. في حين وُجهت لـ «عياش» تهم ارتكاب عمل إرهابي وبالقتل والشروع في القتل، كونه شخصية محورية في تخطيط عملية الاغتيال وتنفيذها. ويحاكم المتهمون غيابيًا لعدم وجود أي معلومات حول مكان تواجدهم، رغم أن القضاة قضوا بأن المتهمين على علم بالاتهامات الموجهة لهم. ويصر «حزب الله» على نفي تورطه في الترتيب أو تنفيذ عملية الاغتيال، واسقطت المحكمة التهم الموجهة لـ «مصطفى بدر الدين»؛ بعد الإعلان عن مقتله في سوريا عام 2016.

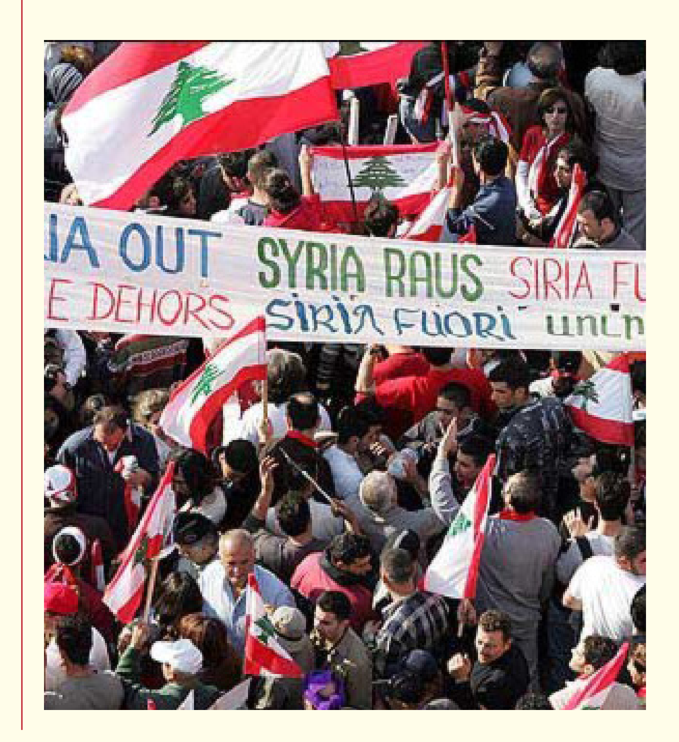
وفي أواخر صيف 2018، صدرت المرافعات الختامية في حق المتهمين، وقد حضرها رئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري في لاهاي إلى جانب عدد كبير من أهالي الضحايا، فيما امتنع المتهمون من الحضور بذريعة عدم الاعتراف بالمحكمة أساساً، فضلاً عن عدم التسليم بالاتهامات ومحاولة نقضها علانية. وقد جاء في القرار أن الاغتيال وُضع في إطار توتر حاد بين الحريري والأسد، وأن الشبكة الخضراء التي قامت بالاغتيال كانت تابعة تماماً لمنظمة «حزب الله»، ويرى الادّعاء أن الأدلة التي تؤكد تورّط الحزب والنظام السوري في «صلب هذه العملية ثابتة»

تداعيات الاغتيال على التوازنات السياسية في الداخل اللبناني

قاد اغتيال «الحريري» لجُملةً من التحولات والتغييرات التي طرأت على الداخل اللبناني، فقد اتجهت القوى السياسية اللبنانية للتكتل داخل معسكرين على النقيض، لتصبح الدولة المقسمة طائفيًا في طريقها نحو استقطاب إضافي، بين مؤيد للنفوذ السوري وآخر مضاد له. حيث قاد حزب الله الاحتجاجات والتظاهرات تحت شعار «شكرا سوريا»، تلك الاحتجاجات قسمت الشارع السياسي إلى فريقين، الفريق الأول: هو فريق الثامن من آذار المؤلف من حزب الله، وحركة أمل، وحزب التوحيد، وتيار المردة، والحزب الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وانضم إليهم فيما بعد التيار الوطني الحر منتقلا من تيار 14 آذار بعد توقيع ورقة تفاهم مع حزب الله، وهو المحور الموالي لإيران. والفريق الثاني: هو فريق الرابع عشر من آذار ويضم تيار المستقبل، وحزب القوات اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي، وغيرها من الأحزاب المدعومة من الغرب والمناهضة للنظام الإيراني.

وتصاعدت التداعيات المباشرة وغير المباشرة للاغتيال وأدت إلى بعض التحولات بالداخل اللبناني، ويمكن استعراض أبرزها فيما يلي:

أولاً: خروج القوات السورية من لبنان



امتدت الضغوط الداخلية والخارجية في وجه الدور والتواجد العسكري السوري في لبنان، لاسيما مع توجيه أصابع الاتهام لدمشق بعد اغتيال الحريري، وخروج القوى المعارضة السورية ببيان تطالب فيه بإعلان سوري رسمي للانسحاب الكامل. وأعلن الرئيس السوري «بشار الأسد» أمام مجلس الشعب قراره بسحب قوات الجيش من لبنان، وبالفعل غادرت آخر القوات السورية لبنان، في ٢٦ أبريل ٢٠٠٥، لتنهي وجودًا عسكريًا استمر ٢٩ عاما.

ثانيًا: زيادة نفوذ حزب الله



خلال فترة حكم رفيق الحريري كانت أطراف القوى اللبنانية مقسومة بين تياره وتيار حزب الله، لذلك فإن مقتله أخلى الساحة اللبنانية لحزب الله الذي تعاظم نفوذه شيئاً فشيئاً بعد الاغتيال. فتمكن الحزب بشكل تدريجي من تعزيز منظومة الأسلحة الخاصة به، وتحول سلاح حزب الله بعد اغتيال الحريري إلى جدل سياسي، حيث بدأت المطالبات الشعبية والسياسية بنزع سلاحه، وهو ما رفضه الحزب بشدة واعتبره خطا أحمر. ثم فرض حزب الله سيطرته على مرافق الدولة اللبنانية الرئيسية كمطار رفيق الحريري الدولي، ومرفأ بيروت، والمعابر غير الشرعية التي تربط لبنان بسوريا.

ثالثا: استمرار أعمال العنف والاغتيالات

مثّل اغتيال الحريري الموجة الأولى في طوفان من اعمال العنف والاغتيالات التي شملت مناطق حيوية ومسئولين لبنانيين بارزين في لبنان. ففي الفترة من مارس إلى سبتمبر 2005، انفجرت عدة قنابل وحقائب مفخخة بمراكز تجارية ومناطق صناعية شمال وشمال شرق العاصمة بيروت، وخلفت قرابة (9) قتلى و(78) جريح. وخلال تلك

الحوادث تم اغتيال الصحفي «سمير قصير» وزعيم الحزب الشيوعي السابق «جورج حاوي»، وفشلت عمليات أخرى لاستهداف وزير الدفاع «إلياس المر» والمذيعة التليفزيونية «ميّ شدياق».

رابعا: استقطاب سياسي مضاعف



اتجهت لبنان بعد الحادث نحو مشهد سياسي متأزم، حيث أصبحت ميادين العاصمة والمدن الرئيسية ساحات للحشد والاستقطاب، بين مطالبين بالكشف عن المتورطين في الجريمة وخروج القوات السورية، وآخرين رافضين لتوجيه الاتهام لحزب الله والنظام السوري. وتبلورت تلك الحالة مع خروج المعسكر الموالي لدمشق بمظاهرة مليونية وفي صدارته «حزب الله»، 8 مارس (آذار) 2005، لتوجيه الشكر لسوريا والرئيس الأسد على دعمهم للبنان. وعلى الجانب الآخر، خرجت مظاهرات ضد للنفوذ السوري، 14 مارس (آذار) 2005، للمطالبة بخروج القوات السورية ونزع سلاح حزب الله، والتحقيق دوليًا في حادثة الاغتيال والأحداث التالية لها، واعتقال رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات.

خامسًا: فقدان نقطة اتزان النظام

لعب الحريري دورًا هامًا في حفظ درجة من درجات التوازن بالنظام السياسي اللبناني، بعد حربًا أهلية استمرت خمسة عشر عامًا (1975-1990)، والتي أسفرت عن مقتل ما يقدر بـ 120 ألف شخص. وقد نجح الحريري في تحقيق



استقرار مستدام بين مكونات المجتمع اللبناني ودوائر الاهتمام الدولي به، وسعى لتحسين العلاقات مع الدولة السورية وتخفيف حدة تدخلاتها وقبضتها على الاقتصاد بالبلاد، إلا أن اغتياله أدى إلى غياب القيادة السنية الجامعة لتلك الطائفة الهامة، وتصاعد نفوذ حزب الله في لبنان، ما قاد بشكل أو بآخر إلى فقدان التوازن الذي كان محددًا رئيسيًا في عملية استدامة السلام الإيجابي في لبنان.

سادساً: تعطل مسارات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار

أدى اغتيال الحريري إلى عرقلة عمليات إعادة إعمار لبنان، إذ تولى عملية هندسة إعادة الاعمار، وأنشأ مجلس الإنماء والاعمار لذات الغرض، بهدف عودة الحياة للبنان ومن ثم ادماجها في الاقتصاد العالمي. وبدأت الملامح الرئيسية لمشروعه في تطوير الخدمات والبنية التحتية ثم امتد لكافة القطاعات الاقتصادية، وقد ساعده في ذلك خبرته الاقتصادية وثراءه، كما عمل على استقطاب عدد من المستثمرين وتهيئة البيئة الملائمة لهذا المشروع، إلا أن تزايد حدة المشاكل واتساع الفجوة بينه وبين الرئيس اللبناني «ايميل لحود» آنذاك ساهمت في عرقلت هذا المسار وتقويض مساعي الحريري، خاصة في ظل اتهامات عديدة للحريري برفع الدين الخارجي للبلاد لنحو 30 مليار دولار في ذلك الوقت.

هل يُنهي النُطق بالحكم جدلية «المستفيد الأول من اغتيال الحريري»؟

تصاعدت جدلية المستفيد من خروج «رفيق الحريري» من المشهد عقب وقت قصير من الحادثة، في محاولة للوصول إلى الجاني الحقيقي الواقف وراء منفذي العملية، باعتبار أن الدافع الأقوى سيكشف من أعطى الأمر بتفجير موكب رئيس الوزراء اللبناني في قلب العاصمة. وتراوحت روايات البحث عن المستفيد بين عدة اتجاهات؛ إذ ذهبت بعضها لتوجيه الاتهام لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، والبعض الآخر ركز على تورط النظام السوري وبعض المتعاونين معه داخل الدوائر اللبنانية. فيما ظهرت اتجاهات أخرى تشير إلى وجود أطراف بالداخل اللبناني -على طرفي النقيض- ستستفيد بشكل أو بآخر من خروج «الحريري» من المعادلة السياسية، إلا أن توجيه الاتهام إلى ضلوع أطرافًا دولية أخرى في التخطيط والتنفيذ للاغتيال كان حاضرًا وبقوة في تقديرات حاولت تتبع خيوط المستفيدين من نتائج وتداعيات الحادث.

الاتجاه الأول: **تورط إسرائيل**



رأى أنصار هذا الاتجاه أن المخابرات الإسرائيلية تقف وراء اغتيال «الحريري» كونها راغبة في تحييد الشخصية النافذة للعديد من الدوائر السياسية الدولية، والمحافظة على علاقات متوازنة -إلى حد ما- بالطوائف اللبنانية على اختلافها. كما ستقود العملية إلى إشعال الشارع اللبناني والمواقف الدولية ضد النظام السوري وحزب الله، بالإضافة إلى إشغال الداخل اللبناني بحدث جلل يصرف الأنظار عن الاستعداء المستمر الموجه ضدها. وعزز ذلك الاتجاه تصريحات رئيس للاستخبارات العسكرية السابق في إسرائيل «أمان»، عاموس يادلين، بأن «اغتيال الحريري فتح الأبواب أمام مشروعات كبرى لإسرائيل في لبنان، وأن توجيه مسئولية العملية لحزب الله سيساعد في الانطلاق بمرحلة طال انتظارها على الساحة اللبنانية قبل التوجه إلى سوريا».

وجدير بالذكر أن تقرير المستشفى الفرنسي الذي استقبل عددًا من المصابين بالحادث قد أشار لتعرضهم لمادة اليورانيوم، وهي مستخدمة في نظم تسليح الطائرات المسيرة تمتلكها إسرائيل. ومع كشف حزب الله عن اعتراضه لطائرات إسرائيلية بدون طيار(درونز) استطلعت موقع الحادث لفترات طويلة وأجرت عمليات رصد وتتبع لتحركات الحريري قبل عدة أشهر، أصبحت فرضية تورط إسرائيل بعملية الاغتيال قائمة وبقوة داخل دوائر التحليل السياسي المهتم بالقضية.

الاتجاه الثاني: **ضلوع النظام السوري**



استندت الاتهامات المباشرة لدمشق، ومن يتعاون معها داخل القوى الأمنية اللبنانية، على ركيزة كونها الدولة المتغلغلة وبقوة في النسيج اللبناني، والوصية على الترتيبات الأمنية والاقتصادية، وصاحبة التواجد العسكري المباشر في البلاد. بالإضافة إلى التقارير التي كشفت عن توترات بين الحريري والرئيس الأسد حول عدة ملفات أبرزها التمديد للرئيس اللبناني «إميل لحود» آنذاك، واستقالة رئيس الوزراء قبيل الحادث، وتقاربه بشكل كبير من رموز المعارضة الرافضة للوجود العسكري السوري بلبنان، وعلى رأسهم «وليد جنبلاط»، ما جعل تلك الاحتمالية تتصاعد بشكل واضح داخل الأوساط اللبنانية.

إلا أن تلك الرواية شهدت تراجعًا بارزًا فيما بعد، لاسيما مع زيارة «سعد الحريري» إلى دمشق بعد قطيعة أعقبت عملية الاغتيال، والتي اقترنت بتصريحات له حول ان اللبنانيين ارتكبوا اخطاء في مكان ما مع سوريا، وان

الاتهام السياسي لها باغتيال والده رفيق الحريري قد انتهى، وأن «شهود الزور خربوا العلاقة بين البلدين وسيسوا الاغتيال». إلى جانب عدم وصول اللجان القضائية -اللبنانية والدولية- المنوطة بكشف ملابسات الحادث لأية أدلة تثبت تورط سوريا، وتراجع كافة الشهود الذين أفادوا بتورط دمشق بالترتيب للحادث عن شهاداتهم وإعلانهم أنها كانت غير صحيحة.

الاتجاه الثالث: **اتهام حزب الله**



ركز مؤيدو ذاك الاتجاه على الدور الوظيفي الذي يلعبه حزب الله لصالح إيران ودمشق، وكونه الفصيل اللبناني المسلح والقادر على القيام بمثل تلك العمليات. وتشير تقديرات ان ضلوع الحزب في العملية نابع من رغبته في إزاحة حجر العثرة الذي مثله رئيس الوزراء أمام تمدد نفوذه سياسيًا، وان اغتيال «الحريري» قد يحرك الشارع اللبناني ضد إسرائيل، بما يشرعن وجوده ويقضي على أية مطالبات بحل كتائبه أو سحب سلاحه. وأصبح ضلوع الحزب في الاغتيال في صدارة التحقيقات الجارية حول القضية؛ إذ انتهت المحكمة إلى اتهام (4) من عناصره بتنفيذ العملية، وعدد من أعمال العنف التي شهدها لبنان فيما بعد 14فبراير2005. ورفض «حزب الله» الاتهامات الموجهة لعناصره ونفى تورطه في اغتيال «الحريري»، وشدد على أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وقراراتها لا تعنيه لأنها مسيّسة.

وتسعى دوائر السياسة اللبنانية إلى تفادي وقوع فتنة طائفية إذا ما أدين عناصر الحزب مع صدور الحكم، وأشارت تقارير إلى اقتراح رئيس مجلس النواب «نبيه بري» إيجاد آلية للفصل بين منفّذي الجريمة الذين ينتمون إلى «حزب الله» من جهة، والحزب والطائفة الشيعية من جهة أخرى. وتذهب تقديرات إلى أن عائلة الحريري ستحمل الحزب المسؤولية المعنوية عن الاغتيال؛ لإصراره على حماية المتورطين في الجريمة وعدم تقديمهم للمحاكمة. وكشفت مصادر مُقربة من «بهاء الدين الحريري» رفضه -بهاء- لمنطق المساومة على دم والده لإيجاد تسويات مع قتلته، وأن «اتهام عناصر من حزب الله باغتيال الحريري دليل قاطع على سياسته الإرهابية في لبنان والمنطقة».

الاتجاه الرابع: **أنظمة دولية خلف الاغتيال**



أشار أصحاب هذا الاتجاه بأصابع الاتهام إلى عدد من الدول أصحاب المصلحة في إقصاء شخص «الحريري» بشكل تام، لاعتبارات تتعلق بنفوذه وشخصيته الكاريزمية وعلاقاته الحميمة بالعديد من قادة العالم، وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية وإيران. فالولايات المتحدة الامريكية، والتي ترى في حماية أمن إسرائيل أولوية ذاتية، وجدت أن دوائر تحرك الحريري أصبحت تشكل قيودًا على مشروعها «الشرق الأوسط الجديد»، وتمس بشكل مباشر أمن تل أبيب ومصالحها النفطية. وذهبت تقارير إلى أن أمريكا وإسرائيل قادتا جولات تنسيقية للترتيب عملية الاغتيال، وأكدت تنفيذها جاء عبر صاروخ أطلق من البحر باتجاه الموكب، وكان يحتوي على اليورانيوم المخصب، وهذا النوع من الصواريخ لا تملكه إلا الولايات المتحدة وألمانيا وإسرائيل آنذاك. وعلى صعيد اتهام إيران، كشفت مصادر مقربة من «بهاء الحريري» اتهامه النظام الإيراني بالوقوف وراء اغتيال والده؛ إذ أرادت طهران إزاحة والده كونه عقبة أساسية بوجه تمددها إقليميًا، وأنه يرى أن قرار الاغتيال الذي صدر عنها بينما نفّذه «حزب الله».

الاتجاه الخامس:

وقوف أطراف داخلية أخرى وراء الحادث

ذهبت الأصوات المتبنية لهذا الاتجاه إلى أن اغتيال «الحريري» يصب بشكل أبعد في صالح بعض القوى اللبنانية بالداخل، خلاف حزب الله، والتي سيسمح لها خروجه من المشهد السياسي بتلك المفارقات باستحواذ مكاسب عديدة. وتأتي تلك الفرضية من كون الحريري ظل على موقفه من نزع سلاح «حزب الله» طالما بقيت إسرائيل مُحتلةً لمناطق لبنانية بالجنوب، وأن فرص تقارب رئيس الوزراء الأسبق مع دمشق ظلت قائمة لأسباب مرتبطة بطبيعة سياساته ومواقفه، بالإضافة إلى تذبذب علاقة «الحريري» وبعض قوى المعارضة على خلفية تقاطع مواقف كلًا منهم مما يجري من تحولات إقليمية. ويظل هذا الاتجاه غير مُرجح بذات الأوزان النسبية التي ينالها باقي الاتجاهات؛ إذ تفتقر قوى المعارضة اللبنانية إلى الأدوات والتجهيزات والخبرات لتنفيذ مخطط بذلك الحجم، كما أن خطوط التحقيقات تسير إلى استبعاد ضلوع أطراف لبنانية أو طوائف سياسية معارضة بالحادث.



سياقات وتداعيات.. ماذا بعد النطق بالحُكم؟

يمثل حكم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان نهاية الفصل الأهم في قصة استمرت أحداثها لفترة تجاوزت 15عامًا، إلا أن هذه النهاية تفتح الطريق أمام تساؤلات جديدة حول مصير وتداعيات الكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني «رفيق الحريري»، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات الأساسية: أولها، إن اغتيال «الحريري» يُنظر إليه باعتباره أول اغتيال سياسي مؤثر منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية. وثانيها، أن الواقعة جاءت في سياق جُملة من التوترات السياسية؛ الأمر الذي يثير الارتياب حول اعتماد وسيلة الاغتيال والتدمير للتخلص من المعارضة السياسية للقوى ذات النفوذ في الداخل اللبناني. وثالثها، أدت الحادثة إلى تحجيم النفوذ السوري في لبنان، بعد تدخلات عسكرية وسياسية واستخباراتية دامت لأكثر من ثلاثون عامًا، لكن ظل النفوذ السوري واسعا من خلال «حزب الله» مما ضاعف نفوذه على حساب قوى سياسية أخرى.

ورغم أن أغلب التقديرات – قبل صدور الحكم- كانت تُشير صراحة إلى أن إدانة «حزب الله» بالضلوع في القضية سيقود إلى تداعيات مؤثرة على مستقبل الدولة اللبنانية، والسلام الإيجابي بين طوائفها، وتأثيرات أوسع على «حزب الله» ذاته، مع تصاعد احتمالات امتداد تلك التأثيرات خارج حدود لبنان،



خاصة في ظل السياق الدولي الرامي إلى تطويق إيران وأذرعها في المنطقة، إذ سيمنح هذا الحكم الشرعية الدولية لتنصيف حزب الله بكامل أجنحته – السياسية والعسكرية- كمنظمة إرهابية. كما اتجهت التقديرات لأن الحكم قد يفرض مزيدًا من الضغوط على الحكومة اللبنانية القادمة، لاسيما مع احتفاظ حزب بذات التأثير والنفوذ داخل المعادلة السياسية اللبنانية.

إلا أن صدور الحكم بصورته الأخيرة وعدم الصاق التهمة بحزب الله جاءت على خلاف ما كانت تشير هذه التقديرات، وعليه فقد ترك الحكم مساحة أكبر وازال عدد من القيود التي كانت سُتفرض على حزب الله في حالة اتهامه بصورة مباشرة، ويبدو أن تداعيات الحكم لن تؤثر بشكل كبير على حزب الله رغم المأزق الذي يمر به في الداخل اللبناني، خاصة أن حزب الله لا يزال يتمتع « بفائض قوة» ممثله في القوة العسكرية والنفوذ السياسي بالإضافة إلى الدعم الإيراني المستمر. كما أن هناك اتجاه واضح سبق قرار النطق بالحكم يشير إلى محاولة التهدئة وتجنب أي ردود فعل عنيفة على خلفية الحكم وهو ما برز في توجيهات تيار المستقبل لكافة أنصاره قبل ساعات من انعقاد جلسة النطق بالحكم.



على أية حال، أُسدل الستار على قضية الانفجار الكبير الذي أدى إلى اغتيال «رفيق الحريري»، إلا أن انفجارًا آخر- في «مرفأ بيروت» - هز ارجاء العاصمة سيظل حديثًا ممتدًا سيشغل الساحة اللبنانية خلال السنوات القادمة بحثًا عن من الفاعل؟ ومن المستفيد؟

المتهمون - بطاقات تعريف



سليم جميل عيّاش

وُلد 10 نوفمبر 1963، في حاروف، بلبنان.
الجنسية: لبناني.
رقم سجله 197/حاروف، ورقم وثيقة سفره لأداء فريضة الحج 059386، ورقمه في الضمان الاجتماعي 63/690790.

الاتهامات

- مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي
- ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجّرة؛
- قتل (رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- قتل (21 شخصًا آخر إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- محاولة قتل (226 شخصًا إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة
- هارب. في 1 فبراير 2012، قررت غرفة الدرجة الأولى محاكمة سليم جميل عياش وثلاثة آخرين في غيابهم.



أسد حسن صبرا

وُلد في 15 أكتوبر 1976، في بيروت، بلبنان.
الجنسية: لبناني.
رقم سجله 1339/زقاق البلاط.

الاتهامات

- مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي
- التدخل في جريمة ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل (رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل (21 شخصًا آخر إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخّل في جريمة محاولة قتل (226 شخصًا إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدا باستعمال مواد متفجّرة.
- هارب. في 1 فبراير/شباط 2012، قررت غرفة الدرجة الأولى محاكمة سليم جميل عياش وثلاثة آخرين في غيابهم.



حسين حسن عنيسي

وُلد في 11 فبراير 1974، في بيروت، بلبنان.
الجنسية لبناني،
رقم سجله 7/شحور.

الاتهامات

- مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي
- التدخل في جريمة ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل (رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل (21 شخصًا آخر إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخّل في جريمة محاولة قتل (231 شخصًا إضافةً إلى قتل رفيق الحريري) عمدا باستعمال مواد متفجّرة.
- هارب. وفي 1 فبراير 2012، قررت غرفة الدرجة الأولى محاكمة سليم جميل عياش وثلاثة آخرين في غيابهم.

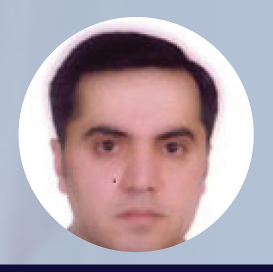


مصطفى بدر الدين

ولد في عام 1961، بقرية الغبيري، بمحافظة جبل لبنان.
شخصية بارزة في الجناح العسكري لحزب الله
عضوا في مجلس الشورى التابع لحزب الله
مستشاراً للأمين العام للحزب حسن نصر الله.

الاتهامات

- وصفته المحكمة بالعقل المدبر لعملية الاغتيال
- وواجه خمسة اتهامات من بينها التآمر بهدف ارتكاب عمل إرهابي وارتكاب عمل إرهابي في جريمة قتل دولية مع سبق الإصرار.
- وأسقطت التهم الموجهة إليه بعد مقتله في سوريا عام 2016.



حسن حبيب مرعي

ولد في 12 ديسمبر 1965 في بيروت، لبنان.
الجنسية: لبناني،
ورقم سجله المدني 1126/زقاق البلاط.

الاتهامات

- مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي؛
- التدخل في جريمة ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل رفيق الحريري عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخل في جريمة قتل 21 شخصًا آخر عمدًا باستعمال مواد متفجّرة؛
- التدخّل في جريمة محاولة قتل 226 شخصًا عمدًا باستعمال مواد متفجّرة.
- هارب، وقد قررت غرفة الدرجة الأولى لدى المحكمة الخاصة بلبنان، في 20 ديسمبر 2013، محاكمته غيابيًا.



100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861
/ecsstudies